التناظر والتباين بين اختصار الحديث وتقطيعه عند المحدثين

إعداد: د. مستورة رجا حجيلان المطيري

قسم التفسير والحديث

كلية الشريعة-جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن عناية أئمة الحديث بحديث رسول الله ﷺ قد فاقت الوصف والتصور، وهي عناية ظاهرة في السند والمتن على حد سواء، ولما كان اختصار المتون الحديثية وتقطيعها أحد مظاهر تلك العناية، رأيت في هذا البحث أن أبرز جهودهم في التمييز بين المصطلحين، فعلى الرغم من تفرع اختصار الحديث وتقطيعه من أصل واحد، ألا وهو الرواية بالمعنى؛ فإن هناك أوجهًا يتشابه ويختلف فيها كل من المصطلحين، وهي -في حقيقة الأمر- لم يشر إليها المحدثون بصريح العبارة، وإنما أشاروا إليها في ثنايا كتبهم عند الحديث عنهما، بعضها في غاية الوضوح، وبعضها خلاف ذلك.

مشكلة البحث:

كيف يمكن التمييز بين اختصار الحديث وتقطيعه؟

حدود البحث:

البحث يدور حول مسألة بيان أوجه التشابه والاختلاف بين اختصار الحديث وتقطيعه، دون الخوض في بيان شروط وضوابط اختصار الحديث وتقطيعه، والعلاقة بينهما وبين رواية الحديث بالمعنى.

منهج البحث:

اتبعت في البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء أقوال أئمة الحديث في التمييز بين اختصار الحديث وتقطيعه.

الدراسات السابقة:

لقد وقفت على عدة دراسات سابقة في موضوع اختصار الحديث إلا أنها تدور حول اختصار الحديث وعلاقته بعلم العلل منها على سبيل المثال:

١- اختصار الحديث وصلته بعلم العلل وأثره في نشوء الإشكال بين الروايات، مجتبى محمود بني كنانة، بحث علمي منشور في مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مجلد ١٢، عدد يوليو ٢٠١٥.

٢- اختصار الحديث وأثره في الرواة والمرويات، دراسة وصفية تحليلية، إعداد د. سليمان بن عبد الله السعود، مجلة الجامعة الإسلامية، ملحق العدد ١٨٣، الجزء التاسع.

لكن لم أقف على دراسة – في حدود اطلاعي – تبين أوجه التناظر والتباين بين اختصار الحديث وتقطيعه.

أهداف الدراسة:

١) إبراز جهود المحدثين في توصيف بعض وجوه الرواية بالمعنى، ودقتهم في التمييز بينها.

٢) جمع ما تفرق من أقوال أئمة الحديث في بيان أوجه التشابه والاختلاف بين اختصار الحديث وتقطيعه.

خطة البحث:

المقدمة، وتشتمل على: مشكلة البحث، وحدود البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وأهداف الدراسة، وخطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم كل من اختصار الحديث وتقطيعه.

- **المطلب الأول:** تعريف اختصار الحديث ومفهومه.
- **المطلب الثاني:** تعريف تقطيع الحديث ومفهومه.

المبحث الثاني: أوجه التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه.

- **المطلب الأول:** التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه في الوصف.
- **المطلب الثاني:** التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه في الشرط.
- **المطلب الثالث:** التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه في السبب.

المبحث الثالث: أوجه التباين بين اختصار الحديث وتقطيعه.

- **المطلب الأول:** التباين في الكيفية بين اختصار الحديث وتقطيعه.
- **المطلب الثاني:** التباين المكاني بين كل من اختصار الحديث وتقطيعه.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم كل من اختصار الحديث وتقطيعه

المطلب الأول: تعريف اختصار الحديث ومفهومه

الحديث في اللغة: هو كل ما يتحدث به من كلام أو خبر[١]، وعليه فاختصار الحديث لغة يعني: اختصار الكلام بحذف بعضه، أو تقليل ألفاظه من خلال إيجازه، وترك فضوله، مع أهمية بقاء المعنى المراد منه.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٣هـ): "الاختصار في الكلام ترك الفضول واستيجاز ما يأتي على المعنى"[٢].

وقال ابن منظور (ت: ٧١١هـ): "اختصار الكلام: إيجازه، والاختصار في الكلام: أن تدع الفضول، وتستوجز الذي يأتي على المعنى..."[٣].

وقال أبو البقاء (ت: ١٠٩٤هـ): "اختصر الكلام: أوجزه بحذف طوله، وهو عرفًا: تقليل المباني مع إبقاء المعاني"[٤].

وأما ما ذكره الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) نقلًا عن بعض المحققين بأن هناك فرقًا بين الاختصار والإيجاز حيث قال: "الإيجاز: تحرير المعنى من غير رعايته للفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع إبقاء المعنى..."[٥]؛ قلت: هو فرق دقيق جدًا إلا أنه لا أثر له في التفرقة بين المصطلحين؛ لأن الإيجاز يعتمد فيه غالبًا على العدول اللفظي، بخلاف الاختصار الذي يعتمد فيه غالبًا على تقليل اللفظ مع ملاحظة بقاء المعنى وعدم تغييره في كلا المصطلحين، وهذا هو المهم والمغزى من الإيجاز والاختصار.

والظاهر من كلام أهل اللغة الجمع بين المصطلحين (إيجاز، واختصار) وعدم

---

(١) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون (ص ١٨١).

(٢) كتاب العين (ص٢٠٨).

(٣) لسان العرب (١/١٠٩٥).

(٤) الكليات لأبي البقاء (ص٦٠).

(٥) تاج العروس، للزبيدي (٦/٣٤٧)، وانظر: معجم الفروق اللغوية للعسكري (١/٤٠).

التفريق بينهما، كما دلت عليه التعاريف السابقة وغيرها[١].

والكلام المختصر المراد في هذا البحث هو حديث رسول الله ﷺ، والذي أطلق عليه أئمة الحديث مصطلح "اختصار الحديث".

قال البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) نقلًا عن أبي نصر الصباغ عن اختصار الحديث بأنه: "إيجاز اللفظ من غير إخلال بالمعنى"[٢].

هذا، وقد اعتنى عدد من أئمة الحديث برواية الأحاديث المختصرة في مصنفاتهم من أشهرهم البخاري في صحيحه.

قال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): "فالذي عليه صنيع البخاري اختصار الأحاديث في كثير من الأماكن"[٣].

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): "عرفنا من النقل الصحيح والتجربة المتكررة أن البخاري يجيز اختصار الحديث والاقتصار على بعضه"[٤].

ولعلي أشير إلى رواية اختصرها البخاري في صحيحه – والروايات المختصرة في صحيحه كثيرة – كمثال للحديث المختصر:

أخرج البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– أنها قالت: **"أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه – وهو التعبد – الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو**

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (٣٠٧/٢)، ومجمل اللغة لابن فارس (١٩٣/٢).
(٢) النكت الوفيه بما في شرح الألفية للبقاعي (٦٩/١).
(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص٢٣٥).
(٤) انتقاض الاعتراض لابن حجر (٤٠٦/٢).

في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ..."[١] الحديث.

الحديث السابق طويل جدًا اختصره البخاري في موضع آخر من صحيحه في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ (ح٤٩٥٥) بالسند السابق نفسه عن عائشة –رضي الله عنها، قالت: **"أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة، فجاءه الملك، فقال:** ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾"[٢].

علق ابن حجر على الحديث السابق فقال: باب قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ذكر فيه طرفًا من الحديث الذي قبله برواية عقيل عن ابن شهاب، واختصره جدًا... وهذا في غاية الإجحاف، ولا أظن يحيى بن بكير حدث به البخاري هكذا، ولا كان له هذا التصرف، وإنما هو من صنيع البخاري، وهو دال على أنه كان يجيز الاختصار من الحديث لهذه الغاية"[٣].

المطلب الثاني: تعريف تقطيع الحديث ومفهومه

أصل كلمة تقطيع **في اللغة** مشتقه من مادة (قطع)، وتقطيع الحديث المراد به تقطيع الكلام، ومعناه في اللغة: "كون الكلام مقطوعًا عما قبله لفظًا ومعنى"[٤].

وأما تقطيع الحديث **في الاصطلاح** فهو عبارة عن اقتطاع جزء معين من متن الحديث لا علاقة له بالمتن المقتطع منه، ولا يؤثر على معناه، قال الزركشي: "هو تقطيع المصنف متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب"[٥].

وهو أيضًا منهج سار عليه المحدثون في مصنفاتهم، من أشهرهم أحمد، ومالك، والبخاري، وأبو داود، وغيرهم.

قال ابن حجر في ذلك: إن "البخاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٨/١).
(٢) المصدر السابق (٧٢٢/٨).
(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٧٢٣/٨).
(٤) الكليات لأبي البقاء (ص١٠٦).
(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٢٤٥/١).

كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعليقًا يفضي إلى فساد المعنى"[(١)].

ومن الأمثلة على تقطيع البخاري للحديث في كتابه الصحيح – وهي كثيرة[(٢)] – ما رواه في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (رقم ٧)، وهو حديث هرقل الطويل قال: "حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود، أن عبد الله بن عباس، أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره: **أن هرقل أرسل إليه في ركب[(٣)] من قريش، وكانوا تجارا بالشأم في المدة التي كان رسول الله ﷺ مادَّ[(٤)] فيها أبا سفيان وكفار قريش، فأتوه وهم بإيلياء، فدعاهم في مجلسه، وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم، ودعا بترجمانه، فقال: أيكم أقرب نسبا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: فقلت: أنا أقربهم نسبا، فقال: أدنوه مني، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره، ثم قال لترجمانه: قل لهم إني سائل هذا عن هذا الرجل، فإن كذَبني فكذبوه. فوالله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذبا لكذبت عنه. ثم كان أول ما سألني عنه أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب، ...**" الحديث.

فالبخاري قام بتقطيع الحديث السابق، وفرقه في مواضع عدة من صحيحه

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر (١/١٠٦).

(٢) مثال ذلك حديث طويل أخرجه في كتاب الصلاة – باب من صلى وقدّامه تنور أو نار... (ح٤٣٢)، اقتطع منه عدة أحاديث أخرجهما في مواضع متفرقة من صحيحه، منها في كتاب الإيمان – باب كفران العشير (ح ٢٩) حيث جاء فيه "**أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء**..."، وكتاب الصلاة – باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة (ح٧٤٨) بسنده إلى ابن عباس –رضي الله عنهما، قال: "**خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فصلى** ..." الحديث، وكتاب بدء الخلق – باب صفة الشمس والقمر بحسبان (ح٣٢٠٢) بسنده إلى ابن عباس –رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ: "**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله** ..."، ومن لا يعرف منهج البخاري في تقطيع الأحاديث يظن أنها أحاديث منفصلة لا علاقة بينهما.

(٣) ركب: الركب اسم من أسماء الجمع، كنفر ورهط. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣/٢٥٦).

(٤) ماد: أي: أطالها، وهي فاعل من المد. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/٣٠٩).

بحسب ما يراه مناسبًا للباب وهي كالتالي:

أولًا: ما ذكره في كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد (ح٢٦٨١) بسنده إلى ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- أخبره **قال: أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له: "سألتك ماذا يأمركم؟ فزعمت أنه أمركم بالصلاة، والصدق، والعفاف، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانة، قال: وهذه صفة نبي".**

ثانيًا: في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: **"نصرت بالرعب مسيرة شهر"**، (ح٢٤٧٨) حيث رواه بسنده إلى الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس -رضي الله عنهما- أخبره: أن أبا سفيان أخبره أن هرقل أرسل إليه وهم بإيلياء، ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فلما فرغ من قراءة الكتاب كثر عنده الصخب(١)، فارتفعت الأصوات وأخرجنا، فقلت لأصحابي حين أخرجنا: لقد أمر أمر بن أبي كبشة، إنه يخافه ملِك بني الأصفر".

ثالثًا: أيضًا في كتاب الجهاد والسير، باب قوله -تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، والحرب سجال، (ح٢٨٠٤) بسنده لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره **أن أبا سفيان أخبره أن هرقل قال له: "سألتك: كيف كان قتالكم إياه؟ فزعمت أن الحرب سجال ودول(٢)، فكذلك الرسل تبكى، ثم تكون لهم العاقبة".**

رابعًا: أيضًا أخرجه في كتاب الجزية والموادعة، باب فضل الوفاء بالعهد، (ح٣١٧٤) بالسند السابق نفسه أن عبد الله بن عباس أخبره **أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش كانوا تجارًا بالشام في المدة التي جاء فيها رسول الله ﷺ أبا سفيان في كفار قريش.**

خامسًا: في كتاب الاستئذان، باب: كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب؟

---

(١) الصخب: الضجة واضطراب الأصوات للخصام. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١٤/٣).

(٢) سجال ودول: أي: مرة لنا، ومرة علينا. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣٤٤/٢).

بسنده إلى الزهري، (ح٦٢٦٠) قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في نفر من قريش، وكانوا تجارًا بالشام، فأتوه. فذكر الحديث، قال: ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرئ، فإذا فيه: **"بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، السلام على من اتبع الهدى أما بعد"**.

قال ابن حجر معلقًا على تقطيع البخاري للحديث الواحد: "فإن كان المتن مشتملًا على جمل متعددة لا تعلق لأحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة في باب مستقل فرارًا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه"[(١)].

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص١٧).

المبحث الثاني
أوجه التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه

يشترك كل من مفهوم اختصار الحديث وتقطعيه في عدة أمور ظاهرة جعلت كلًا من المصطلحين يشبه الآخر، ويتداخل معه في بعض الجزئيات، وهي الوصف، والشرط، والسبب، وأعني بالوصف: أي وصف أهل العلم لاختصار الحديث وتقطيعه عند التعريف بهما وبيانهما، وأعني بالشرط: أي شرط أهل العلم في صحة قبول اختصار الحديث وتقطيعه، وأعني بالسبب: السبب الموجب لكل من اختصار الحديث وتقطيعه.

المطلب الأول: التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه في الوصف

عند النظر في كتب أهل العلم ومصنفاتهم بهذا الشأن واستقرائها نلحظ أنهم عندما يصفون اختصار الحديث وتقطيعه يقولون: هو اقتصار على جزء معين من متن الحديث، سواء أكان في الرواية، أم في الأبواب.

ولعل اشتراكهما في وصف واحد أوجد بينهما تداخلًا عند المحدثين في مصنفاتهم؛ إذ كثيرًا ما يقترن اللفظان في سياق واحد عند ذكر أحدهما، وأسوق بعضًا من عبارات المحدثين في مصنفاتهم تدل على هذا التشابك وتبرزه، منها:

قال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): "هل يجوز اختصار الحديث فيحذف بعضه إذا لم يكن المحذوف متعلقًا بالمذكور؟ على قولين: فالذي عليه صنيع البخاري **اختصار الحديث** في كثير من الأماكن، أما مسلم فإنه يسوق الحديث بتمامه ولا **يقطعه**"(١).

أيضًا تعليق ابن حجر على تقطيع البخاري لحديث "كفران العشير" يشعر بمثل هذا التداخل حيث قال: "إن البخاري يذهب إلى جواز **تقطيع الحديث** إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقًا يفضي إلى فساد المعنى، فصنيعه كذلك يوهم من لا يحفظ الحديث أن **المختصر** غير التام، ولا سيما إذا

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (٢٣٥).

كان ابتداء **المختصر** من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث"[١].

وأيضًا قال السخاوي عند بيانه لمعنى اختصار الحديث وشرطه: "...لأن رواية الحديث على **النقصان والحذف** لبعض متنه **تقطعُ** الخبر وتغيّره عن وجهه، وربما حصل الخلل **والمختصر** لا يشعر"[٢].

ويمكن القول أيضًا إن البقاعي قد أشار إلى هذا التداخل عند وصفه اختصار الحديث بوصفين قال: "إن للاختصار صورتين: فتارة يكون بحذف بعض الشيء مع استيفاء معناه، أخذًا من اختصار الطريق، وتارة بالاقتصار على البعض بعد حذف مالا دلالة للباقي عليه، أخذًا من اختصار السورة"[٣].

فالوصف الأول أراد به اختصار الحديث، والوصف الثاني أراد به تقطيع الحديث.

المطلب الثاني: التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه في الشرط

من المعلوم أن أئمة الحديث اشترطوا شرطًا مهمًا لصحة قبول كل من اختصار الحديث وتقطيعه، ألا وهو عدم اختلال المعنى أو فساده[٤]، وهو شرط مهم يقتضي ويستلزم توافر شروط وضوابط معينة ومخصوصة في كل من الراوي والمروي، ليس هذا محل بسطها.

قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): "إن كان النقصان من الحديث شيئًا لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم، واعٍ، محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان؛ فإن ذلك سائغ له، على قول من أجاز

(١) فتح الباري لابن حجر (١/١٠٥).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٣/١٥٠).

(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (١/٦٩).

(٤) قال البقاعي: «ويستثنى من غرضه الأعظم تحرير السند، كأصحاب الأطراف، فإنه لا يشترك في حقه أن يذكر من الحديث جملة مفيدة، بل يأتي بكلام يعرف منه تمام الحديث ليدل على أن هذا السند للحديث الذي ذكر طرفه، كأن يقول: حديث: "لو يعطي الناس بدعواهم". انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٢٢٠).

الرواية على المعنى دون من لم يجز ذلك"[١].

وقال ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ): "أنه يجوز – أي: اختصار الحديث – ذلك من العالم العارف، إذا كان ما تركه متميزًا عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه – والحالة هذه – بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر"[٢].

وهذا الشرط الذي ذكره ابن الصلاح لصحة قبول اختصار الحديث هو ذات الشرط لصحة قبول تقطيع الحديث؛ دل عليه قوله ابن الصلاح عند بيانه لحكم تقطيع الحديث حيث قال: "وهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد"[٣].

حيث علق السخاوي على كلام ابن الصلاح السابق قائلًا: "يعني إذا تجرد عن العوارض المتقدمة بأسرها"[٤]. أي: موانع قبول اختصار الحديث التي ذكرها في كتابه[٥]، والتي من ضمنها عدم اختلال المعنى.

وقال أيضًا: "فإن قطع بأنه لا يخل المحذوف بالباقي فلا كراهة"[٦].

وقال ابن حجر: "أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه، بشرط أن يكون الذي اختصره عالمًا؛ لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل؛ فإنه ينقص ما له تعلق، كترك الاستثناء..."[٧].

وقال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): "اختصار الحديث وتقطيعه جائز إذا لم يخل

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٢٧).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٦).
(٣) المصدر السابق (ص٢١٧).
(٤) فتح المغيث للسخاوي (١٥٧/٣).
(٥) المصدر السابق (١٥١/٣ – ١٥٦).
(٦) فتح المغيث للسخاوي (١٥٨/٣).
(٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٢٢٩).

بالمعنى"[١].

هذا، وقد اشتهر عن بعض الأئمة التزامهم معنى الحديث عند الاختصار وعدم الخطأ فيه، منهم سفيان الثوري الذي قال عنه عبد العزيز بن إبان: "علمنا سفيان اختصار الحديث"[٢].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "لو رأى إنسان سفيان يحدث لقال: ليس هذا من أهل العلم، يقدم، ويؤخر، ويتبع، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل"[٣].

وسفيان بن عيينة قال عنه علي بن خشرم: "كان ابن عيينة يحدثنا، فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير اللفظة الأولى، والمعنى واحد"[٤].

المطلب الثالث: التناظر بين اختصار الحديث وتقطيعه في السبب

لاختصار الحديث أسباب عدة[٥]، إلا أنه يتفق مع تقطيع الحديث في سبب واحد، ألا وهو الاقتصار على موضع الفقه، والذي قد لا ينتبه إليه السامع؛ نظرًا لطول الحديث، أو اشتماله على أكثر من مسألة.

قال أبو داود (ت: ٢٧٥هـ) في رسالته لأهل مكة: "ربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأنني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه فيه منه، فاختصرت لذلك"[٦].

وقال الزركشي (ت: ٧٥٤هـ): "واعلم أن من مسوغات الاختصار أنه لو ذكر بطوله لم يفهم منه موضوع الغرض"[٧].

---

(١) الموقظة في علم المصطلح للذهبي (ص٦٤).
(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٢٧).
(٣) المعرفة والتاريخ (٧٢٣/١)، والجامع للخطيب (٣٣/٢).
(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٤٦).
(٥) ذكرها بتفصيل د.سليمان عبد الله السعود في بحثه المعنون «اختصار الحديث وأثره في الروايات والمرويات..." مجلة الجامعة الإسلامية، ملحق العدد ١٨٣، جزء التاسع (ص٢٠٤).
(٦) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص ٢٥).
(٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (ص٣٧٥).

وقال السخاوي في معرض حديثه عن جواز تقطيع الحديث عند عدد من الأئمة: "ولا سيما إذا كان المعنى المستنبط من تلك القطعة يدق، فإن إيراده – والحالة هذه– بتمامه تقتضي مزيد تعب في استخلاصه، بخلاف الاقتصار على محل الاستشهاد، ففيه تخفيف"(١).

وقال السيوطي (ت:٩١١هـ): "وأما تقطيع المصنف الحديث الواحد في الأبواب بحسب الاحتجاج به في المسائل كل مسألة على حدة فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد"(٢).

(١) فتح المغيث للسخاوي (١٥٧/٣).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (٩٨/٢).

المبحث الثالث

أوجه التباين بين اختصار الحديث وتقطيعه

ذكرت في المبحث السابق أوجه التشابه بين كل من اختصار الحديث وتقطيعه، وهي الوصف، والشرط، والسبب، وفي هذا المبحث سوف أشير إلى أوجه الاختلاف والتباين بين اختصار الحديث وتقطيعه كما ظهر وبان في كلام أهل العلم بهذا الشأن.

المطلب الأول: التباين في الكيفية بين اختصار الحديث وتقطيعه

على الرغم من اتفاق كل من اختصار الحديث وتقطيعه في الصورة والوصف؛ إذ إن كلا من المصطلحين يشتركان في الاقتصار على جزء من متن الحديث؛ فأنهما يختلفان في الكيفية والآلية التي يتم فيها الاقتصار على هذا الجزء من المتن، إذ إن اختصار الحديث يعتمد المختصر فيه على التقليل من ألفاظ الحديث بحسب دواعي الاختصار مع مراعاة عدم تأثر المعنى.

في حين أن تقطيع الحديث لا يعتمد على تقليل الألفاظ ولا ما سبق ذكره، وإنما ينظر فيه المحدث إلى تنوع الجمل والعبارات الواردة في الحديث، وما فيها من أحكام وفوائد، مع ملاحظة ومراعاة أيضًا عدم تأثر المعنى عند تقطيع الحديث.

وهذه الكيفية فصلها وبينها الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) حيث قال: "فإن كان المتروك من الخبر متضمنًا لعبارة أخرى، وأمرًا لا تعلق له بمتضمن البعض الذي رواه، ولا شرطًا فيه؛ جاز للمحدث رواية الحديث على النقصان، وحذف بعضه، وقام ذلك مقام خبرين متضمنين عبارتين منفصلتين وسيرتين وقضيتين لا تعلق لأحدهما بالأخرى، فكما يجوز لسامع الخبر في تضمنه مقام الخبرين اللذين هذين حالهما رواية أحدهما دون الأخرى؛ فكذلك يجوز لسامع الخبر في تضمنه مقام الخبرين المنفصلين رواية بعض دون بعض"[(١)].

والخطيب يشير في كلامه السابق إلى بيان كيفية تقطيع الحديث، أما في

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٢٦).

اختصار الحديث فقد قال التالي:

"وإن كان النقصان من الحديث شيئًا لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم، واع، محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان؛ فإن ذلك سائغ له على قول من أجاز الرواية على المعنى دون من لم يجز ذلك"[١].

المطلب الثاني: التباين المكاني بين كل من اختصار الحديث وتقطيعه

وأعني بالتباين المكاني موضع كل من اختصار الحديث وتقطيعه عند المحدثين، فالاختصار عادة ما يكون في الرواية، وأعني الرواية من الحفظ، لا الرواية من الكتاب، والتقطيع يكون في الكتب والمصنفات.

قال الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ): "ومما يحسن التعرض له هنا حكم اختصار الحديث برواية بعضه، وترك بعضه الآخر، ولها موضعان: الموضع الأول: عند الرواية، والموضع الثاني: في الكتب المصنفة، بأن يعمد المؤلف إلى تقطيع الحديث، ويضع كل قطعة منه في الباب الذي يستدل بما على مسائله"[٢].

وقال السيوطي (ت: ٩٦١هـ): "أما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب..."[٣].

وهذا التباين المكاني بين اختصار الحديث وتقطيعه، أصله ومرده إلى التباين الزمني بين كل من المصطلحين، فاختصار الحديث ظهر منذ بدء عصر الرواية، في حين أن تقطيع الحديث لم يظهر إلا بعد تدوين الحديث في الكتب والمصنفات، مما جعل المحدثين يتوقفون عند الرواية المختصرة، وينظرون لها بعين الفحص والحذر والتحوط في قبولها؛ لأن الراوي يعتمد على ذاكرته وحفظه عند الرواية، فيتصرف بها؛ فيقع فيها التغيير والتبديل، وهنا مظنة الوهم، والخطأ، والنسيان.

قال عنبسة: قلت لابن المبارك: "علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٢٧).
(٢) توضيح الأفكار للصنعاني (٣٧٣/٢).
(٣) تدريب الراوي للسيوطي (٩٨/٢).

يختصر الحديث، فيقلب معناه؟ قال: فقال لي: أوفطنت له؟"[١].

وقال يحيى بن آدم: "ما رأيت أحدًا يختصر الحديث إلا وهو يخطئ إلا ابن عبد ربه"[٢].

لأجل ذلك كره أهل العلم اختصار الحديث وشددوا فيه، واعتبره بعضهم قرينة يستدل بها على وجود علة في الحديث، بخلاف تقطيع الحديث الذي لم يظهر فيه التحوط السابق.

أخرج الخطيب بسنده عن ابن عباس الدوري قال: سئل أبو عاصم النيل: "أيكره اختصار الحديث؟ قال: نعم؛ لأنهم يخطئون المعنى"[٣].

ومن صور الحديث التي أعلت بالاختصار ما رواه أبو داود من طريق ابن جريج: أخبرني محمد بن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- يقول: **"قربت للنبي ﷺ خبزًا ولحمًا، فأكل، ثم دعا بوضوء، فتوضأ به، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه، فأكل، ثم قام إلى الصلاة، ولم يتوضأ"**[٤].

ثم رواه من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر عن جابر -رضي الله عنه- قال: **"كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار"**، قال أبو داود هذا اختصار من الحديث الأول[٥].

قال أبو حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ): "هذا حديث مضطرب المتن، إنما هو: أن النبي ﷺ أكل كتفًا، ولم يتوضأ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر، ويحتمل أن شعيبا حدث به من حفظه، فوهم فيه"[٦].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٢٦).

(٢) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثالث لابن أبي خيثمة (٢٧٠/١) رقم (٩٤٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٢٢٥).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار (١٣٣/١، ح ١٩١).

(٥) سبق تخريجه في الهامش السابق.

(٦) كتاب علل لابن أبي حاتم (٦٤٤/١ – ح١٦٧).

وأيضًا ما رواه شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله ﷺ: **"لا وضوء إلا من صوت أو ريح"**[(١)].

فهذا حديث أيضًا معل بالاختصار، وسببه وهم شعبة، قال أبو حاتم الرازي: "هذا وهم؛ اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح"، ورواه أصحاب سهيل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: **"إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحًا من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتًا، أو يجد ريحًا"**"[(٢)].

أما تقطيع الحديث والذي محله في الأبواب والمصنفات، وأظهره وأبرزه أئمة مشهورون، كالبخاري وغيره؛ فلم يظهر فيه النقد السابق، والسبب أن مثل هذه الأحاديث قيدها مصنفوها في كتبهم، ورجعوا إليها عند تقطيع الحديث، فلم يعتمدوا على الحفظ والذاكرة عند التقطيع؛ فسهل ذلك عملية ضبط الرواية، بل ووضع أئمة الحديث شروطًا وضوابطَ تمنع من تغييرها عند روايتها والتحديث بها، وإن ظهر فيها خطأ.

قال ابن الصلاح: "ثم إن هذا الخلاف – يريد: الخلاف في الرواية بالمعنى – لا نراه جاريًا، ولا أجراه الناس –فيما نعلم– فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظًا آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب؛ لأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغير تصنيف غيره، والله أعلم"[(٣)].

قال النووي: "أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، بل ينبه عليه

(١) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، (١/١٠٩ – ح٧٤).
(٢) كتاب العلل لابن أبي حاتم (١/٥٦٤).
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٤).

حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول: كذا وقع، والصواب كذا"[١].

وبما أن من قام بتقطيع الحديث أئمة مشهود لهم بالعلم، كمالك، والبخاري، وأبو داود يمكن القول إن الخطأ في تقطيع الحديث إن وقع فهو على الندرة في مصنفاتهم، بخلاف الاختصار الذي قد يأتي من أي راوٍ أيًا كانت درجته ومرتبته، ويظهر فيه الخطأ، وإن كان مقيدًا في المصنف.

قال النووي: "وأما تقطيع المصنفين الحديث في الأبواب فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف فيه، وقد استمر عليه الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم من أصناف العلماء"[٢].

وأما قول ابن الصلاح عن تقطيع الحديث: "لا يخلو من كراهية"[٣]، وتشديد النووي عليه، حيث قال: "وما أظنه يوافق عليه"[٤] فلعل ابن الصلاح أراد الاحتياط للرواية فقط، بدليل ما قاله البقاعي: "ليس المراد الكراهية الاصطلاحية"[٥]، وإنما خشي ابن الصلاح أن يؤثر تقطيع الحديث على المعنى فيفسده، لذلك قال السخاوي مبينًا السبب الذي لأجله كره بعض أهل العلم تقطيع الحديث: "فإنه إخراج للحديث المروي عن الكيفية المخصوصة التي أورد عليها"[٦].

ومع هذا يمكن القول إن ابن الصلاح قد اتفق ضمنًا مع من أجاز تقطيع الحديث دون أن يصرح بذلك دل عليه قوله التالي:

"أما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك، والبخاري، وغير واحد من أئمة الحديث"[٧].

---

(١) انظر: مقدمة مسلم (٣٧/١).
(٢) المصدر السابق (٤٩/١).
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٧).
(٤) فتح المغيث للسخاوي (١٥٧/٣).
(٥) النكت الوافية بما في شرح الألفية للبقاعي (٢٢٣/٢).
(٦) فتح المغيث للسخاوي (١٥٧/٣).
(٧) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٧).

الخاتمة

بعد استعراض أقوال أهل العلم بهذا الفن في بيان أوجه التناظر والتباين بين اختصار الحديث وتقطيعه يمكن القول إن البحث أفاد النتائج التالية:

أولًا: يوجد تناظر وتباين بين اختصار الحديث وتقطيعه، وقد أشار إليه الأئمة في مصنفاتهم، منه ما هو ظاهر، ومنه ما هو غامض،كما ظهر في أقوال أهل العلم.

ثانيًا: اختصار الحديث يتفق مع تقطيعه في الوصف، ويختلف عنه في الكيفية.

ثالثًا: اختصار الحديث يتفق مع تقطيعه في الشرط والسبب.

رابعًا: اختصار الحديث لا يقع إلا في الرواية من الحفظ، أما تقطيعه فلا يكون إلا في الكتب والمصنفات.

خامسًا: تحوط المحدثين في قبول اختصار الحديث أشد من تحوطهم في تقطيعه.

هذا، والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع

١- **ابن أبي حاتم**، محمد بن عبد الرحمن "**كتاب العلل**"، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د. سعيد الحميد، ود. خالد الجريس، مؤسسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٦م.

٢- **ابن أبي خيثمة**، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، "**التاريخ الكبير" المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٣- **ابن الأثير**، مجد الدين الجزري، "**النهاية في غريب الحديث والأثر**"، تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٤- **ابن الصلاح**، أبو عمر وعثمان الشهرزوري، "**علوم الحديث**"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.

٥- **ابن حجر**، أحمد بن علي العسقلاني، "**انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري**"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي بن حاتم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٩٩٧م.

"**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**"، راجعه قصي محب الدين وآخرون، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٦م.

"**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**"، تحقيق: عبد

الله بن حنيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦- **ابن فارس**، لأبو الحسين أحمد بن فارس "**مجمل اللغة**"، تحقيق: هادي حسين حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م.

٧- **ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل، "**اختصار علوم الحديث**"، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٣م.

٨- **ابن منظور**، "**لسان العرب**"، مراجعة وتدقيق: د. يوسف البقاعي، إبراهيم شمس الدين، نضال علي، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥م.

٩- **أبو البقاء**، أيوب بن موسى الكفوي، "**الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**"، قابله على نسة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه، د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٠- **أبو داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني "**سنن أبي داود**"، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، بيروت، ١٩٦٩م.

"**رسالة أبي داود لأهل مكة وغيرهم في وصف سننه**"، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

١١- **البقاعي**، برهان الدين إبراهيم بن عمر، "**النكت الوفية بما في شرح الألفية**"، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد.

١٢- **الترمذي**، محمد بن عيسى بن سوره "**سنن الترمذي**"، تحقيق: أحمد محمد

شاكر – دار الكتب العلمية.

١٣- **الجوهري**، **"الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"**، تحقيق: د. إميل بيع يعقوب، ود. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

١٤- **الخطيب البغدادي**، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"**، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

"الكفاية في علم الرواية" تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١٥- د. إبراهيم أنيس، **"المعجم الوسيط"**.

١٦- **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **"الموقظة في علم المصطلح"**، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٨، ١٤٢٥هـ.

١٧- **الزبيدي**، مرتضى، **"تاج العروس من جواهر القاموس"**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

١٨- **الزركشي**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، **"النكت على مقدمة ابن الصلاح"**، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩- **السخاوي**، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن **"فتح المغيث بشرح ألفية**

الحديث للعراقي"، تحقيق: الشيخ علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط٢، ١٩٩٢م.

٢٠- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن **"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٩م.

٢١- **الصنعاني**، محمد بن إسماعيل الأمير **"توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٢٢- **العسكري**، أبو هلال الحسن بن عبد الله، **"الفروق اللغوية"**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلوم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٣- **كتاب العين**، ترتيب ومراجعة: داوود سلوم، ود. داود سليمان العنبكي، د. إنعام داود سلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤م.

٢٤- **النووي**، محي الدين الدين، **"صحيح مسلم بشرح النووي"**، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٧م.